الملف الثامن : حان الوقت لثورة ثقافية

نحتاج لثورة ثقافية لماذا ؟

لتغيير مفاهيم مغلوطة ومبادئ معكوسة وسلوكيات سلبية مشوهة ، نحتاج لتغيير نمط ومفهوم العلاقة بين الحاكم والمحكوم أو (الرئيس والمرؤوس) ابتداء من رئيس الجمهورية حتى آخر وظيفة إشرافية في السلم الوظيفي .

نحتاج لاستحضار قيمنا السامية التي غرستها فينا الأديان وآخرها الإسلام من خلق كريم ومعاملة حسنة وعلاقات طيبة وحب الخير وقبول الآخر وأدب الحوار .

نحتاج لاحترام حرمة الشارع ، بما فيه من مباني وأرصفة وأشجار ونظام مروري ، نحتاج لاحترام الغير وآدميته وحقوقه من مأكل وملبس والسعي لقضاء حاجياته وإجازاته بلا إزعاج أو التعدي عليه باللفظ أو الإيذاء النفسي أو الجسدي .

نحتاج لمقاومة التلوث البيئي بكل أنواعه البصري والسمعي ومهما كان مصدره أو أسبابه .

نحتاج لنظافة دائمة ومستمرة لكل شوارع وحواري وميادين مصر ، نحتاج لرفع معنويات الشباب بفتح الطريق أمامهم في مشروعات النظافة وترميم الآثار وعمل مجموعات تجوب مصر لتحديد أنسب أنواع السياحة لكل منطقة بعد حصر ما بها من قديم ووسيط وحديث يمكن استخدامه والترويج له على أسس وبأفكار مبتكرة وأن يكونوا شركات منهم تنتهى إجراءاتها بلا عوائق .

نحتاج للكتابة المستمرة والحديث الدائم عن السلبيات في السلوكيات العامة ومضارها وتكون حملة قومية منضبطة ولا تتوقف أبدا مهما كانت الأسباب يشترك فيها الجميع وكل جهة لتتحمل التكاليف الخاصة بدورها .

نحتاج لتشجيع نهج الشباب في حملاته "لا للمعاكسات" ولا للتحرش وللنظافة وزراعة الأشجار ونشر الخضرة وتحويل مقالب الزبالة وأماكن بلا استخدام لملاعب لكرة القدم والسلة والطائرة وألعاب القوى .

نحتاج للتقليل من أخبار النجوم من الممثلين ولاعبي الكرة وملوك الغناء وتفاصيل المبالغ التي يتقاضوها والغرامات الموقعة عليهم وهي بالملايين في الوقت الذي يتظاهر فيه العلماء من مراكز البحوث وأساتذة الجامعات وأئمة المساجد والمعلمين ... وهم خيرة العقول لتحسين أوضاعهم المالية أو صرف مستحقات متأخرة وهى مبالغ متواضعة قياسا على أخبار نجوم الفن وكرة القدم تحديدا ، موقف مستفز خصوصا وإنه ليس هناك من أحد ضد الفن ولا الكورة ولا الغناء ولكن أين العدالة ؟

نحتاج لتغيير مفهوم الكسب المشروع وغير المشروع ، والحقوق والواجبات وتعميق مفهوم المواطنة عملا وليس بالكلام ، وأن تتحول كل الخطب إلى تذكير بالمشترك وبما هو ناصع ورائع في تاريخنا وحضارتنا القديمة وأديانا .

نحتاج أن نطرد الخوف من نفوسنا ونزرع الثقة بيننا جميعا لنمضي في طريق البناء ونرفع صوتنا لا للتخوين طالما كل شيء واضح ، وبلا ضجيج ولا تخريب .

نحتاج سماع الآخر ، واحترام رأيه ، فليس هناك إنسان أو فصيل أو جمعية أو حزب يملك الحقيقة ، وكل شيء قابل للتغيير والتحسين .

نحتاج أيدي الجميع وروح الفريق الواحد ، نحتاج حب مصر الأمة والوطن .

ونحتاج لنشر ثقافة الرقابة على الأغذية والمطاعم والفنادق والمحلات التجارية.

نحتاج لثقافة الرقابة على تداول واستخدامات التقاوي والبذور والمبيدات والأسمدة .

ونحتاج لمتابعة ورقابة النقابات على أعمال أعضائها : المهندسين والأطباء والصيادلة والمحامين .... الخ .

نحتاج لثقافة الرقابة على استخدامات المياه والكهرباء في المرافق العامة والشوارع والحدائق في غير الأغراض المخصصة لها وفي أوقات لا مبرر لاستخدامها.

نحتاج لثقافة الرقابة على النظافة بأنواعها ، وعلى إتباع قواعد المرور والالتزام بالقانون.

نحتاج لثقافة الرقابة على الأعمال والخدمات التي تقدمها أي جهة حكومية أو قطاع عام أو بنوك للمواطنين .

إن الحل في أيدي الحكومات والأجهزة والمؤسسات المدنية التي بإمكانها أن تتخذ القرار وتساعد المواطنين على الخروج من أزمتها وتبدأ في غرس ثقافة جديدة في نفوسهم ، ثقافة العمل والمشاركة والمساءلة والمحاسبة وتداول السلطة وآداب الاختلاف في الرأي والتعددية الحزبية الحقيقية وحرية التعبير وعدم اضطهاد المخالفين في الرأي وهو ما يعرف بثقافة الديمقراطية .

لقد حان الوقت للنظر في قصر النشاط السياسي والترشح لأي انتخابات على الأحزاب دون سواها وإلغاء فكرة المستقلين فالترشيح يكون لحزب سياسي أو ائتلاف أو تيار قائم له برنامجه وأجندته يلتزم بها المرشح ولا يجوز بعد نجاحه الانتقال لحزب آخر فهو ليس اختيارا له، وأن تمتد أنشطة الأحزاب للمواطنين في كل مكان متعاونين في ذلك مع باقي منظمات المجتمع المدني بكل أشكالها للمساهمة معا في تنمية حقيقية وشاملة .

وقصر الأنشطة الدينية على المؤسسات والجمعيات الدينية بجانب النواحي الاجتماعية والصحية والخيرية دون غيرها ، مع التزام الفضائيات والإذاعات والمواقع

الالكترونية بالقيم والتركيز على السلوكيات وآداب المعاملة وقواعد الإيمان والحوار البناء واحترام الآخر .

كما أنه من الضروري رفع الحظر على إنشاء دور العبادة وصيانتها بشرط إقامتها بضوابط تليق بها وقدسيتها شأنها شأن مؤسسات الخدمة العامة كالجامعات والمدارس والمستشفيات تخضع لقوانين المباني والمحليات وعدم الربط بين إقامتها والإعفاء من أي التزامات للدولة فمن يقيمها فهي خالصة لله وجزاءه في الدنيا والآخرة وليس مقابل الإعفاء من أي ضرائب أو رسوم .

ويظل مطلب الديمقراطية والإصلاح المستمر يمثل خطوة ضرورية لا غنى عنها لما تنتجه الديمقراطية من مناخ موات للتنمية عبر ترسيخها لمبادئ الشفافية والمساءلة التي تساعد بدورها على إرساء قواعد الإدارة البناءة والناجحة علاوة على أن أجواء الحرية من شأنها أن تطلق العنان للإبداع الفكري والابتكار العلمي الذي يأخذ بالأمة المصرية إلى مصاف الأمم الناهضة وتستعيد مكانتها اللائقة بعد أن يتجاوز بها الفجوة الرقمية ويلحقها بركب الثورة العلمية .

ولن يكون ممكنا الحديث عن الأمان الاجتماعي إلا إذا توصل المجتمع المصري إلى حل جذري لما يمكن أن نطلق عليه عصر الأمان السياسي للمواطن المصري .

أن هناك مسافة يستشعرها المواطن العادي بكل بساطة بين ما يجري من إصلاح وتغيير سياسي من ناحية وبين ما يصدر عن الأحزاب والجماعات والحركات والنخب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني وما يجري فيها على مستوى المواقف والخطط والبنية ونوعية الخطاب والتخبط في التصريحات من ناحية أخرى.

إننا نعيش حالة من الضعف العام نتاج عقود أفرزت عن عمد وتخطيط بالغ المهارة ، مجتمعات مفتتة فقدت القدرة على إيصال صوتها إلى حكامها بشكل حضاري، وتحاول جاهدة اليوم أن تستعيد قدرتها على التواصل والتعبير عن نفسها .

فهناك مجتمعات أقل منا حضارة تخرج في مظاهرات سلمية وتقوم بإضرابات عن العمل واحتجاجات للتعبير عن مطالبها لكننا لا نستطيع ذلك لأننا بسلوكياتنا التي غرستها أنظمة فاسدة في مجتمعنا بأساليبها وقوانينها وقبضتها الحديدية لا نعرف كيف نتظاهر أو نحتج بدون إتلاف ممتلكات الغير وممتلكات الدولة التي هي في الأصل لنا .

إن مفهوم المواطنة الذي يقوم على تحديث العلاقة بين المواطن والدولة وضمان حقوقه الاجتماعية والعامة ، على نحو يحفظ حقوقه وكرامته فلا تبقى هذه الكلمات مجرد دخان في الهواء بل يتوقع المواطن أن يراها تترجم عمليا على أرض الواقع في تعامله مع المصالح والهيئات وفي الجمارك والموانى الجوية والبحرية والبرية .

الثابت والمتغير في ثقافتنا :- أن اكتشاف الثوابت والمتغيرات في تكوين ثقافة الأمة المصرية لا يتأتى إلا بنظرة شاملة في تاريخ هذه الأمة المكتوب والذي يتجاوز 52 قرنا (3200 ق . م – 2017م) . ويمكن تقسيم هذا التاريخ الممتد إلى أربعة عصور ، أولها هو "عصر التأسيس" الذي غطى الـ 29 قرنا الأولى من عمر الأمة (3200 ق . م – 332 ق. م) أي ما يعادل 56% من تاريخها . ولقد تشكلت في هذا العصر النواة الصلبة للثقافة المصرية نتيجة لتفاعل الإنسان المصري مع بيئته الطبيعية التي يصفها جمال حمدان قائلا : "هي البيئة النهرية بامتياز ، وبالتحديد نموذج البيئة الفيضية المطلق" . ويستطرد جمال حمدان قائلا : "الحقيقة الأولى في الوجود المصري في أن مصر هي النيل" . فـ "النيل في واقع الأمر ليس مجرد حقيقة جغرافية فقط ، بل هو ضابط إيقاع الحياة في مصر ، فإذا كان النيل في البداية حقيقة جغرافية أدت إلى خلق هذا الكيان في قلب الصحراء الكبرى ، فإنه لم يلبث أن تحول لأن يكون الفيصل في جميع جوانب الحياة في مصر . والوجود المصري هنا هو الاقتصاد والديانة والأدب والقانون والعلاقات الاجتماعية ، وأخيرا وليس آخرا نظام الحكم والعلاقة بين الحاكم والمحكوم" .

ولقد شهدت الثقافة المصرية ، التي أنتجتها وأكدتها فترة عصر التأسيس ، ثلاث موجات ثقافية أثرت فيها وتأثرت بها . وكانت أولى الموجات "الموجة الإغريقية" التي لم يدم أثرها إلا لثلاثة قرون (332 ق . م – 38 ب . م) لا تمثل سوى 5% من تاريخ الأمة . وجاءت بعدها "الموجة المسيحية" التي استمرت حوالي 6 قرون (38 – 640م) أو ما يعادل 12% من عمر الأمة . وأخيرا جاءت "الموجة العربية / الإسلامية" التي امتدت إلى 14 قرنا منذ فتح العرب لمصر سنة 640 وحتى يومنا هذا لتشكل 27% من تاريخ الأمة .

وبعد هذا ألا يكون أكثر دقة وإنصافا الحديث عن المكون العربي في ثقافة المصريين بدلا من اعتبارها ثقافة عربية خالصة ؟

وعلى الرغم من استخدام لغتنا المصرية ، في صورتها المكتوبة ، لحروف اللغة العربية وللكثير من كلمات هذه اللغة إلا أن ما يزيد على الخمس وعشرين في المائة من كلمات لغتنا المصرية ذات أصول مصرية قديمة . إذ يحبو صغيرنا ويبدأ المشي "تاتا" ... يعطش الـ "نونو" فيطلب الـ "إمبو" ... يجوع فيطلب الـ "مم" .. ونكفى على الخبر "ماجور" ...

ويأتي شهر رمضان فيغني أطفالنا لقمره وهلاله وحوي يا وحوي "إياحا" . وتطول القائمة لتشمل "بتاو" و"شونة" و"مشنة" و"شأشأ" و"عنتيل" و"كاني" و"ماني" . وتطول القائمة وتمتد لتشمل الحوار بين الإنسان والحيوان : "حا" .. "عا".. "شي" ..."هس" .. "بس" ... "هش" . أي أنها في عبارة موجزة "تاريخنا الحي على طرف اللسان" .

وهكذا تزخر عاميتنا بكلمات لا نجد لها أثرا في قواميس الفصحى ومعاجم الألفاظ . ونسأل عن أصل الحكاية فتأتينا الإجابة بـ "إننا لا نزال نجد في لغتنا التي نتكلم بها نحن المصريون المعاصرون بعض الألفاظ الفرعونية وبعض الألفاظ القبطية القديمة متداولة . ولا تزال لهجات اللغة القبطية القديمة ملحوظة بوضوح في العربية

الدارجة . فكما أن لهجة سكان الوجه البحري تختلف عن لهجة سكان الصعيد، كذلك كان الأمر في اللهجات القبطية البحرية والصعيدية والفيومية والأخميمية" .

حتى وإن اختلف اللفظ ، فقط حافظت على المضمون "وهو في البيضة" .. "مالوش تاني" .. "يا واد يا تقيل" ... وبقيت أسماء الأشخاص "عيد – بشاي" .. "نور– بسادة" .. "بيومي – بحري" .. "سيدة – حنة" .. بقيت لتؤكد أن التاريخ حي في الوجدان ، قائم في نبضة القلب .. في رعشة الخلية ولفظة اللسان ويدور بعاميتنا الحوار.. يدور ليشي بإطالة العراقة .. ومنطق الأصالة .. في حديثنا العادي .. اليومي .. البسيط ؟

ولا يقتصر الأمر على الكلمات بلفظها بل يمتد إلى تراكيبها .. فنحن نقول : "راح مصر إمتى؟" بدلا من "متى ذهب إلى مصر؟" .

كان هذا أحد أمثلة "التاريخ الذي يعيش فينا" ، وما أكثرها بدءا من عادة الاحتفاء بأربعين موتانا وانتهاء بالاحتفال بـ "شم النسيم" ، ... تاريخنا الذي ينكره علينا دعاة العروبة ومن يؤيدهم ممن أخذوا على عاتقهم مهمة تجريف هويتنا و"تصحيرها" .

أما عن "ثقافة الملة" فقد راحت تنشئ حدودا نفسية مصطنعة بين أعضاء جسد أمة واحدة هي الأمة المصرية . فهي من ناحية تحد من قدرة البعض على الاقتراب من الآخر سعيا وراء تفهم همه الذاتي . ومن ناحية أخرى تدفع بالآخر إلى الهروب ، إما داخليا بالانكفاء على الذات واللجوء إلى المؤسسة الدينية (جامع أو كنيسة) واعتبارها الحامية له والمدافعة عنه ، أو خارجيا بهجر الوطن . وفى المقابل تراجعت ثقافة الوطن" ، بما تعنيه من انفتاح على الآخر واعتراف بحقه الأصيل في شراكة الأرض والحياة .

وتنبع خطورة هذا المرض من أنه يتعلق بوحدة وتماسك الكيان المصري الذي لم يعرف (منذ نشأته كأول "أمة وأول دولة" في تاريخ الإنسان على أيدي مينا منذ أكثر من خمسة آلاف سنة أي تشقق أو تصدع في بنيته . وقد كان تماسك وتجانس الكتلة

البشرية للأمة المصرية عبر تاريخها الطويل ولا زال واحدا من أهم الملامح الفريدة التي تميزت بها هذه الأمة . هذا التجانس الذي يقول عنه جمال حمدان في دراسته الموسوعية عن شخصية مصر : "منذ فجر التاريخ ، يبرز الشعب المصري كوحدة جنسية واحدة الأصل ... متجانسة بقوة في الصفات والملامح الجسمية . وقد ظل محافظا على هذا التجانس إلى يومنا هذا دون أية ابتعادات ملموسة عن النمط الأول أو تتنافر معه تخصصات محلية ضيقة" [1] .

ولقد أدت وحدة وتماسك الكيان المصري إلى نشوء مفهوم "الوطن" كواحد من أول وأهم الاكتشافات العبقرية التي أهدتها الأمة المصرية إلى الحضارة الإنسانية. مفهوم "الوطن" الذي ينتمي إليه كل أفراد الأمة ويدينون له بالولاء فتجاوزت بذلك ضيق الانتماء إلى القبيلة والعشيرة أو الطائفة الذي ما زال يحكم سلوك ما يجاورها من الأمم .

وعلى الرغم من الجذور التاريخية لثقافة الملة إلا أن بروزها على السطح في العقود الأخيرة وسيطرتها على ذهنية الأمة واستقواءها يعود إلى العديد من الأسباب التي من أهمها سببين رئيسيين : "الفكر العروبي" و"الهجمة من التيارات المتشددة". ولقد ساد "الفكر العروبي" المرحلة الناصرية وعمل جاهدا على تغييب مفهوم الأمة المصرية وإذابتها في كيان "الأمة العربية" . بل وصل الحال في تلك الفترة ، برفع لفظ مصر من الاسم الرسمي للدولة المصرية ليطلق عليها اسما على غير مسمى هو "الجمهورية العربية المتحدة" .

وهكذا غابت عن الأمة المصرية مرجعيتها الأم التي تحفظ وحدتها وتماسك العناصر المكونة لها وتهيأت الأرض المواتية لنجاح الهجمة الجديدة على العقل والوجدان المصريين : "الهجمة الآتية من التيارات المتشددة والمتطرفة" . وكان ولا يزال هدف هذه الهجمة هو زرع مبادئ الفكر المتطرف ورؤيته المنغلقة لمفهوم الدين

(1) شخصية مصر ، جمال حمدان ، الهلال .

وطبيعة التدين في المجتمع المصري وفي مؤسساته . ولم يكن الفكر المتطرف هذا إلا انعكاسا طبيعيا لظروف نشأة المجتمع وقيمه وهو مجتمع بدوي منغلق على نفسه لم يعرف عبر تاريخه تواصلا مع الآخر وفكره ، سواء كان هذا الآخر بالداخل أو بالخارج . وهو مجتمع قبلي غاب عن تكوينه مفهوم الوطن ولم تستوعب بنيته فكرة المواطنة ، فلم يكن أمامه إلا الدين (ثقافة الملة) كأداة لتوحيد قبائله المتنافرة .

إن تسيد "ثقافة الملة" على "ثقافة الوطن" ، بما تعنيه من استلاب الوعي بمفهوم الوطن وبجوهر المواطنة ، وتحت أية حجة كانت ، لن يؤدي في نهاية المطاف إلا إلى إضعاف "الجهاز المناعي الحضاري" للوطن ، وتدعه يقف مجردا من أي دفاع تحت رحمة تيارات متطرفة وافدة وغير مبرأة تهب عليه من كل الاتجاهات وهي حاملة في طياتها قيما غريبة عن صلب تكوينه ، وساعية بخبث ودأب إلى غرسها فيه لتغييب هويته ولتفتيت تماسك بنيته .

أزمة الثقافة المصرية :

إن أغلى سلعة تصدرها "مصر" عبر التاريخ هي ثقافة شعبها ، فالفن المصري من "سينما" و"مسرح" و"أغنية" ، والأدب المصري من "رواية" و"قصيدة" و"صحيفة" هي التي شكلت صورة الشعب المصري في الدوائر العربية والأفريقية والإسلامية وربما في العالم كله ، وتشكل منها وجدان أجيال كاملة ، إذ إنه انطلاقا من الحضارة "الفرعونية" الملهمة انطلقت تلك السلع المصرية الثقافية لكي تكون أداة التواصل التي تعبر عن هذا الوطن ومكانته وتظهر قيمته الحقيقية ومعدنه الأصيل ، لذلك فإنني واحد ممن يظنون أن "وزارة الثقافة" هي واحدة من أهم الوزارات إن لم تكن أهمها جميعا لأنها المسؤولة عن تشكيل الوجدان المصري وصياغة منظومة القيم والتقاليد التي تضع الإطار الشامل والكامل لسلوك المصريين في الداخل وفي الخارج ولم يكن عميد الأدب العربي د. "طه حسين" مجافيا لروح التاريخ الثقافي حين تحدث عن "مستقبل الثقافة في مصر" في كتابه الشهير الذي غازل فيه ثقافات "البحر

المتوسط" خصوصا في الجانب الإغريقي ليشير بحق إلى التواصل بين الحضارات في تلك المنطقة ، فعندما تزور دول المغرب العربي ترى تعلق "المغاربة" الشديد بأغاني "أم كلثوم" و"عبد الوهاب" و"عبد الحليم حافظ" والهوس الذي يجتاح كثيرا من الشخصيات بمسرحيات "عادل إمام" وأعماله الفنية التي تحتل مكانة كبيرة لدى كثير من العرب ، بدءا من "المغرب" وصولا إلى "العراق" . إن الذين يتحدثون عن "مصر" يشيرون دائما إلى الطاقات الإبداعية والمخزون الثقافي الذي ارتبط دائما بعبقرية الزمان والمكان والسكان ، فالمصري فنان بطبعه ، خلاق الفكر ، مبدع الخيال ، يملك ذكاء العقل واليدين في وقت واحد ، لأنه شعب المفكرين والبنائين أيضا ، وقد كان أستاذ الجغرافيا العظيم "سليمان حزين" يقول دائما : "إن قيمة المصري في الطاقة الكامنة من ذكاء اليدين عند أطراف الأصابع" لذلك شيد "الأهرام" وحفر "القناة" وبنى "السد العالي" ثم حفر "القناة الثانية أن الأفكار الكبرى التي أثرت في المنطقة حولنا قد انبثقت من "مصر" وانتشر إشعاعها لكي يغطي العالمين العربي والإسلامي ودول القارة الأفريقية فـ "حركة التنوير" بدأت إرهاصاتها من "مصر" على يد الرواد الأوائل الذين يتقدمهم "رفاعة الطهطاوي" ولعب "الأزهر الشريف" دورا تاريخيا طويلا في الحفاظ على الثقافة الإسلامية والتراث العربي ، ثم ظهر الإمام المجدد "محمد عبده" لكي يثبت العلاقة الوثيقة بين الإسلام الحنيف وروح العصر بما فيه من علوم وفنون وآداب ، وحتى "الإسلام السياسي" – بما له وما عليه – هو مولود مصري.

إن القوى الناعمة التي تملكها "مصر" تبدأ من ثقافتها وتنتهي بها أيضا وليس سرا أن أفول الدور المصري وتراجعه قد ارتبط تاريخيا بخفوت صوتها الثقافي وشحوب دورها التنويري ، لذلك يذكر أشقاؤنا العرب دائما أن "مصر" قد علمت وطببت وهندست وارتبطت بحركة التعليم والتثقيف والإعمار .

الصراع الثقافي :

أن الصراع الثقافي الذي يمر به المجتمع المصري حاليا له جذور تاريخية قديمة. ولو شئنا أن نطبق المنهج التاريخي لقلنا إنه قد يعود إلى بداية اللقاء العاصف بين مصر والحملة الفرنسية كان لقاء داميا بين التخلف السياسي والاجتماعي والفكري المصري وبين التقدم الأوروبي . منذ هذا التاريخ لم ننقطع أبدا في مصر عن طرح السؤال : لماذا التخلف ، وكيف نكتسب أسباب التقدم ؟ ولو حللنا الخطاب الثقافي عبر عهوده المختلفة من رفاعة الطهطاوي حتى الآن ، لاكتشفنا أنه اعتمد في كل مرحلة تاريخية على مجموعة من المفاهيم والشعارات التي عكست اختلاف رؤى الطبقات الاجتماعية ، والأحزاب السياسية ، والتيارات الثقافية ، فيما يتعلق بمشكلة التقدم والتخلف . في مرحلة أولى تناثرت مصطلحات تحديث الإسلام ، والعلمانية ، والليبرالية والاشتراكية . وفي مرحلة النهضة الثانية ظهرت مصطلحات جديدة : الغزو الثقافي ، والتبعية الفكرية ، وأسلمة المعرفة ، والإسلام السياسي والأصولية والتطرف والإرهاب ، وأخيرا الديمقراطية والتعددية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان . ويكشف تحليل الجدل الثقافي الممتد لأكثر من قرن عن سقوط بعض التيارات ، وصعود تيارات أخرى . وكل من السقوط والصعود ، أحيانا يمكن إسناده إلى سقوط وصعود طبقات اجتماعية بعينها ، وأحيانا أخرى لا يمكن تفسيره طبقيا ، وإنما لابد من ممارسة التحليل الثقافي حتى نكتشف الاغتراب وأزمة الانتماء ، وضغوط النظام العالمي ، والتي قد تؤدي إلى ظهور تيارات فكرية يشترك في تبنيها أفراد ينتمون إلى طبقات اجتماعية شتى .

وأيا ما كان الأمر ، فيمكن القول إن أخطر الانقطاعات التاريخية في مجالنا الثقافي حدثت بعد هزيمة يونيو 1967 ، والتي أدت في الواقع إلى مراجعات شتى ، سياسية بالانتقال من السلطوية إلى التعددية السياسية المقيدة ، واقتصادية بالتحول من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق ، وثقافية بالصراع بين العلمانية المتراجعة وتيار

الإسلام السياسي الذي ينادي بإنشاء دولة إسلامية في اتجاهه المعتدل من خلال الأساليب الديمقراطية ، أو بالعنف والإرهاب كما نزع إلى ذلك الاتجاه المتطرف .

وقد تصاعد بالتدريج الخطاب الإسلامي الداعي إلى أسلمة الدولة والمجتمع . بدأت الدعوة بشكل حذر في البداية ، من خلال المناداة بتطبيق الشريعة الإسلامية ، ونتيجة لظروف النظام السياسي ، واستجابة للضغوط المتزايدة ، تم تعديل الدستور لكي تصبح مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للتشريع . غير أنه نتيجة لشبكة معقدة من التأثيرات الدولية والإقليمية والمحلية ، وتحت تأثير عوامل اقتصادية وسياسية وثقافية متنوعة نشأ تيار ثقافي صاعد في المجتمع ، يتبنى شعار أسلمة المجتمع . وقد برز بشكل واضح في موضوع شيوع الحجاب ، وإطلاق اللحى ، والتي كانت مظاهر سلوكية تشي بالرغبة العارمة في إثبات التميز عن الآخرين . ولو اقتصر هذا الاتجاه على محاولة إبراز تميز الأنا عن الآخر لهان الأمر ، لأن المسألة في النهاية يمكن اعتبارها داخلة في دائرة الحرية الشخصية . غير أن هذه الرغبة المشروعة في إثبات الذات ، سرعان ما انجرفت لتتحول إلى موجة عنيفة للإرهاب ، تمثلت في محاولات إجبار الآخرين على سلوك نفس المسلك ووصل الإرهاب الفكري إلى مداه ، وتحول إلى إرهاب مادي في بعض الأحيان ، لمنع الآخرين بالقوة ، من بعض الممارسات الثقافية المشروعة . ثم تطور الخطاب الإسلامي في مجال تصعيد مطالباته من مجرد أسلمة المجتمع إلى أسلمة الدولة . وكان هذا في الواقع نقلة كيفية في مجال الأزمة الفكرية التي شطرت البلاد ثقافيا إلى معسكرين :

- أحدهما يزعم الحديث باسم الإسلام .
- والآخر متمسك بمبادئ العلمانية في المجال السياسي والتي ترى الفصل بين الدين والدولة .

وإذا طالعنا تطورات الصراع بين المعسكرين في الحقبة الأخيرة ، وما تم من مواجهات بين الدولة وجماعة الإخوان المسلمين ، فلعلنا نصل إلى نتيجة أساسية،

مفادها أن الواجهة الأمنية مع تيار الإسلام السياسي لن تؤدي ، مهما كانت شاملة وحاسمة ، إلى القضاء على هذا الصراع . فتيار الإسلام السياسي مصمم على الوجود في الساحة السياسية لكي يعبر عن نفسه .

وإذا أردنا أن نتنبأ بمستقبل هذا الصراع في العقود القادمة ، لقلنا إن الصراع سيستمر وإن كان سيتخذ أشكالا مختلفة . ذلك أننا نتوقع في ظل إصرار أنصار تيار الإسلام السياسي على الوجود في الساحة السياسية ، بعد أن نجحوا في السيطرة جزئيا على بعض من النقابات المهنية والعمالية ومؤسسات المجتمع المدنى وأجهزة الدولة ، غير أنه – نتيجة توازنات اجتماعية شتى واتجاهات شعبية وسيطة – لن يتاح لهم أن يحصلوا على أغلبية في أي انتخابات حرة . وإذا ما حدث ذلك فلا يتوقع من أنصار هذا التيار أن يدخلوا تعديلات جوهرية على السياسات القائمة ، لأنهم – وهذه حقيقة أساسية – لا يمتلكون أي مشروع محدد ، ما عدا شعارهم الشهير "الإسلام هو الحل" بكل ما فيه من تبسيط مخل ، وسذاجة سياسية ، وفقر شديد في المضمون الفكري .

العلاقة بين الأجيال :

يمثل الشباب المصري أكثر من نصف السكان تقريبا . ومن هنا لابد في أي تفكير مستقبلي أن نضع هذه الحقيقة موضع الاعتبار . غير أن المؤشرات السياسية والاقتصادية والثقافية تعكس حقيقة أخرى معاكسة ، هي أن الشباب لم يوضعوا في الاعتبار بالقدر الكافي والملائم والفعال في السياسات العامة .

ويمكن القول إن التنظيمات السياسية في مصر عموما قد عجزت عن أن تستوعب أجيال الشباب التي تضاعف عددها مع الزمن ، ويرجع ذلك إلى أسباب شتى ، تختلف بحسب النظام السياسي السائد . فالنظم السياسية التي تقوم على أساس الحزب الواحد ، غالبا ما تنتقي من بين فئات الشباب أكثرهم قدرة على الطاعة ، والانصياع لسياسات الحزب ، والتأييد المطلق لتوجهاته، والولاء التام للقيادة .

وفي مثل هذه الأحزاب تقوم الثقافة السياسية على أساس التلقين ، وفقا لمذهب سياسي جامد ، ولا يتاح للشباب أبدا المشاركة في صنع القرار ، حتى على المستوى الحزبي . ومعنى ذلك استبعاد دوائر عديدة من الشباب الذين – لسبب أو لآخر – لا يؤمنون بالعقيدة السياسية للحزب الواحد . وبعض هؤلاء الشباب قد يركنون إلى السلبية السياسية المطلقة ، فلا يشاركون في أي نشاط سياسي ، وبعضهم الآخر قد تجتذبهم حركات سياسية أخرى نشيطة سواء علنية أو سرية .

في الحالة الأولى نكون بصدد أزمة في المشاركة السياسية لها آثار خطيرة ، أهمها سلبية جانب من المواطنين ، مما يؤثر على فاعلية السياسات العامة ، ويصيب جهود التنمية بأضرار متعددة . وفي الحالة الثانية فإن تسرب أجيال من الشباب والتحاقهم بجماعات سياسية مناهضة أو متطرفة ، قد يؤدي إلى صدام سياسي بينهم وبينهم وبين النظام السياسي ، بما يترتب عليه من قمع سياسي ، ورفع لحدة التوتر في المجتمع ، وإذكاء للصراع الاجتماعي .

وهناك نظم سياسية تقوم على أساس التعددية السياسية المفتوحة أو المقيدة بحسب الظروف ، ومن أبرزها النظام السياسي المصري .

ومن هنا يمكن القول – نظريا – أن أجيال الشباب أمامها فرص متعددة للاختيار بين بدائل حزبية متعددة ، بحسب ميول واتجاهات كل فرد . غير أنه في الواقع، قد يجد الشباب نفسه أمام تعددية سياسية مقيدة ، لا تتيح لكل ألوان الطيف السياسي أن تعبر عن نفسها . ومن ناحية أخرى قد يكون لميراث السلطوية بكل ما فيها من قمع سياسي ، وضبط صارم لحركة الأفراد والجماعات ، أثره في جعل الشباب لا ينخرطون في الأحزاب ، إما لعدم إيمانهم بجدية التعددية السياسية ، أو لخوفهم من ممارسة العمل السياسي ، تحسبا للمخاطر المحتملة .

وإذا أضفنا إلى ذلك انخفاض معدل الأداء الحزبي ذاته ، من ناحية عدم قيام الأحزاب السياسية المختلفة على أسس فكرية واضحة ، وسيطرة القلة على مقدراتها،

وتحكم أفراد في عملية صنع القرار ، وسيطرة القيادات التاريخية على الأحزاب ، فإن كل هذه العوامل قد لا تشجع الشباب على الانضمام إلى الأحزاب السياسية . ولذلك قد نراهم ينصرفون عنها إلى جماعات سياسية أخرى نشطية تقدم لهم – من الناحية الفكرية – المنابع التي ينهلون منها ، ومن الناحية النفسية الإشباع الذي يتحقق من لعبهم أدوارا محددة .

تنقية الكتلة البشرية من المناطق البور :

إن المواطنين في مصر هم في نهاية المطاف موردها الرئيسي الذي لا يكف عن التنامي والذي تعتبر مهمة "استصلاحه" قضية أمن قومي يتعلق بمكان ومكانة الأمة في العصر الجديد . وهو استصلاح لا يتأتى إلا بالعمل على عدة محاور . وأول تلك المحاور هو "تنقية الكتلة البشرية المصرية من المناطق البور" فليس مقبولا أن تبلغ نسبة الأمية الأبجدية بين البالغين 31% ، طبقا لتقرير التنمية البشرية في مصر الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2004 ، بينما الحقيقة أنه تخطى هذه النسبة في الوقت الحاضر وبلغ معدلا يفوق الـ 50% .

أما ثاني هذه المحاور فهو "القضاء على تصحر الفكر وتجريف العقل" الذي بات يهدد "خصب" الذهنية المصرية . وهو التصحر والتجريف الذي تتعدد مظاهره وتتنوع وسائط تصديره ما بين الفضائيات والصحافة والإعلام الجديد وحتى الهواتف المحمولة . وهي المظاهر التي يمكن إيجازها فيما نراه من مد متواصل للتفكير اللاعقلاني / الخرافي على حساب مناهج التفكير العلمي . وخطورة هذا الأمر تكمن في أن هذا المد قد وصل إلى من نطلق عليهم مجازا صفوة الأمة من متعلميها ومفكريها...!... وليس فقط عوامها .

عصر المعرفة :

إن العصر الذي نعيشه اليوم هو عصر المعرفة ، ومن لا يملك المعرفة يعد خارج العصر ، لذلك يجب أن يكون المجتمع قادرا على استعمال عقله لاكتساب المعرفة والعلم ، وابتكار التكنولوجيا المادية وتصنيعها ، ووضع النظم الاجتماعية المناسبة وإعمالها ، لتحقيق نهضة الوطن ، وتحوله من مجتمع الأساطير والخرافات إلى مجتمع المعرفة .

ولعلنا نتفق على أن المحور الأساسي للتنمية الشاملة في مصر يرتكز على تنمية القوى البشرية ، وهذه بدورها تعتمد على بناء المواطن الذي عدته وأساسه الشباب . وإعداد الشباب منذ مرحلة الطفولة بالقطع هي مسئولية مشتركة بين السلطة التنفيذية متمثلة في الوزارات والمؤسسات المعنية والقطاع المدني متمثل في التنظيمات الأهلية غير الحكومية . وبناء المواطن الذي نريده ، هو القادر على العطاء والإبداع والابتكار . هو القادر على مواجهة الحياة ، ذو الأخلاق والقيم السوية ، القدوة الطاهرة النقية ذات الانتماء والحب لهذا الوطن العظيم . ويتفاعل الإنسان مع المكان والزمان منذ بدء الخليقة حتى الآن ، وفي تفاعله هذا كان عقله هو الوسيلة ليرى ويتأمل .

ولمصطلح "الثقافة" دلالات فكرية وتاريخية ولغوية واجتماعية وفلسفية نابعة من ظروف المجتمع وسيرته التاريخية ، وأنها المخزون المعرفي ، ومستودع قيم المجتمع وأعرافه وأحكامه ومفاهيمه السائدة التي يتأثر بها أفراد المجتمع بمختلف فئاتهم ، المتعلم ، والجاهل ، الكهل والطفل ، المرأة والرجل ، وذلك بدرجات متفاوتة وفق استيعاب كل منهم ، وحسب اتساع مداركه ، وبالتالي يكون للثقافة الدور الأبرز في تحديد سلوكيات المواطنين ، وردود أفعالهم وطرائق تفكيرهم . وهناك سببان يوضحان أهمية الثقافة العلمية وهما :

1- الإيمـان بـأن القاعـدة الجماهيريـة العريضـة المتفاعلـة مـع الفكـر العلمـي ، والمتواصلة مع الحركة العلمية – التكنولوجية هي منبت المواهب ومستودع القدرات ، ومكمن الطاقات ، وهي التي تزود المجتمع بالعلماء والباحثين .

2- لقد كان ومازال للاعتبارات السياسية والاقتصادية في الدول المتقدمة بالغ الأثر فـي الاهتمـام بالثقافـة العلميـة ، وفـي الـدعم المـالي الضـخم لمختلـف البـرامج والمشاريع العلمية ، كان وراءه درجة عالية من الاستحسان الثقافي للعلوم بين العامة .

تزود الثقافة العلمية الأفراد بمعلومات وظيفية مرتبطة بالعلم وتطبيقاته ، وتمده بـالتفكير العلمـى فـي حـل قضـايا العلـم ومشـكلاته ، وتفكيـر ابتكـاري نحـو تقبـل الجديـد والمسـتحدث فـي مجـال الاكتشـافات والاختراعـات العلميـة ، ومهـارات يدويـة وعقليـة واجتماعية ومهارات اتصال في مجال العلم وتطبيقاته .

إن الهدف الأساسي من نشر الثقافة العلمية ، هو مؤازرة المجتمع للدخول في مجتمع المعرفة ؛ لذلك فإن نشر الثقافة العلمية يسعى إلى تجاوز التعامل السطحي مع العلوم والتكنولوجيا، لتحقيق الآتي :

1- تهيئـة تربـة خصـبة لإنتـاج علمـاء ومهـارات وكفـاءات قـادرة علـى الممارسـة العلمية والإبداع.

2- تـوفير الشـفافية العلميـة التـي تيسـر علـى الفـرد فهـم ماهيـة الحركـة العلميـة – التكنولوجية واستيعاب منطلقاتها والتحكم في تقنياتها .

3- تهيئة مناخ من الرأي العام متعاطف مع الحركة العلمية – التكنولوجية .

4- جعـل الثقافـة العلميـة جـزءا عضـويا ومكونـا رئيسـيا مـن مكونـات الثقافـة الجماهيرية السائدة، ولتأصيل الثقافة التنموية .

إن من شأن الثقافة العلمية أن تسهم في تنظيم الفكر والغرائز والدوافع وتقريب الرؤى نحو العالم ووسائله ومقتضياته ، ومن ذلك المنطلق فإنه من الضروري أن يصب الاهتمام بتفعيل الثقافة العلمية في الجانبين الجسدي والروحي لتحقيق الفاعلية الاجتماعية المنشودة من خلال قيم ومعاييره.

ونرى الشباب مشدودا دائما إلى الأفلام الاجتماعية ، أو المباريات الرياضية أو الحفلات والمسابقات الفنية ، أكثر مما يهتم بمتابعة البرامج والأفلام العلمية . والإعلام عموما يستجيب لهذه الرغبات الاجتماعية ، فلا يحاول كثيرا اختراق ذوق المشاهد أو المستمع ، وتوجيهه إلى العلم والإبداع والاختراع ؛ ولذلك نجد المواطن دائما وفي أكثر الأحوال ضيق الأفق ، فقير الخيال ، بعيدا جدا عن جوانب الإبداع والمحاولة ، والخطأ والفشل والنجاح ، ولعلنا نعترف أن شخصية المواطن المصري قد توصف بالشخصية الجامدة الثابتة ، ولذلك لا تشاهد إلا ما هو من ذات الطبيعة . أو أن الإعلام جامد ساكن ثابت ، لا يرغب في أي تغيير أو تجديد أو جديد ، فالموقف أصبح محكوما بنظرية الحلقة المفرغة ، فالإعلام يخلق الشخصية الجامدة ، والشخصية الجامدة تخلق الإعلام الساكن الجامد ، الذي يدور في حلقة مفرغة .

إن المواطن غير المتعلم ، فهو دائما يهتم بما يقوله الآخرون عن هذا الشيء أو الحدث ، ويهتم دائما ، إلى جانب ما سبق ، بأقوال الناس ومعتقداتهم في ظاهرة ما أو حدث ما . فالمواطن في مجتمعنا لا يبحث ويجهد نفسه للبحث عن الأسباب التي تقف وراء الحدث أو الظاهرة ، يضاف إلى ما سبق أن المواطن المصري يميل دائما إلى التعميم والأحكام العامة ، وضعف قدرات التخطيط والتنبؤ بالمستقبل .

ولا شك أن التخلف الاجتماعي والثقافي والاقتصادي الذي تعرضت له البلاد في العقود الماضية ، أدت إلى عرقلة أي تقدم علمي وتكنولوجي حقيقي ، إضافة إلى أن هذا الواقع أدى ويؤدي دائما إلى التبعية العلمية والتكنولوجية للمؤسسات والشركات الأجنبية .

لذلك فإن نشر الثقافة العلمية في مصر وسيلة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، واللحاق بالمجتمعات التي سبقتنا في التقدم ، وأن تكون مشاركتنا فاعلة في التقدم الإنساني ، بدلا من أن نبقى مجرد مستهلكين لنتائج العلم .

أن استراتيجية الثقافة العلمية تحتاج إلى رؤية ومنهجية وأدوات وأنه علينا أن ننطلق من تحليل الواقع وتحليل الفجوة القائمة إلى البناء على الايجابيات وتلافي السلبيات ، وأن ننتقل من الفكر إلى الفعل مبتدئين بنقطة محددة تتمثل في ضبط الجودة . إن استراتيجيتنا لابد أن تنبع من أسباب موضوعية وليست عاطفية أو انفعالية . فنحن في حاجة إلى أن تكون ثقافة العلم والتكنولوجيا مكونا واضحا في نسيجنا الثقافي ، وأن نعمل على نشر الوعي بالمنهج العلمي واستيعاب منجزات العلم ودوره في تشكيل العالم وموازين القوى فيه ، وأن يمتد ذلك إلى دعم الجهود المخلصة لعودة العطاء العلمي المتميز لأمتنا .

ولكي نتغلب على الأمية العلمية الثقافية ، نطرح فيما يلي استراتيجية لنشر الثقافة العلمية في مصر . وتستند هذه الإستراتيجية على ما يلي :

- تحديد وتعبئة الموارد المادية والبشرية المتاحة .
- تفعيل دور أجهزة الثقافة العامة ووسائل الإعلام في تنمية الفكر العلمي في المجتمع .
- الاستفادة القصوى من وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة والإعلام الجديد .
- فتح باب النقاش والحوار في القضايا الفكرية والعلمية المعاصرة .
- الاستفادة من المعارض والندوات العلمية التي تعقد سنويا ودوريا .
- تصحيح العلاقة بين العلم والدين .
- تعظيم دور التربية والتعليم في نشر الثقافة العلمية وتنمية الفكر العلمي .

- التأكيد على استحداث وتنمية بيئة ومناخ علمي في المجتمع .
- بناء القدرات البشرية في مجال نشر الثقافة العلمية .
- تشجيع وحث أفراد المجتمع على الالتحاق بالجمعيات العلمية والثقافية التي تهتم بتوفير النشاطات الثقافية العلمية الترفيهية والتعليمية الهادفة.

وعلينا ان نعترف أنه لا يمكن أن تسود ثقافة علمية في دولة ما تتدنى فيها المكانة الاجتماعية والمادية للمشتغلين بالعلم ، بينما يتصدر المجتمع أصحاب المكانة السلطوية ، أو النفوذ المالي ، أو الأنشطة الترفيهية . ومن دعائم الثقافة العلمية أن يستشعر المجتمع المكانة المجتمعية العالية التي يتبوأها أهل العلم .

وفي مجتمع ما عندما يكون اتخاذ العلم كمهنة محفوفا بالعقبات ويحتاج إلى متطلبات غير متاحة ولا يضمن مكانة أدبية ومادية لصاحبه نجد العموم ينزعون إلى الدراسات الأخرى الأكثر راحة والخالية من المصاعب والعقبات ، والتي لا تحتاج إلى متطلبات خاصة ، والتي في بعض الأحيان قد توفر لهم الوجاهة الاجتماعية .

ولا يمكن تفعيل ثقافة علمية في مجتمع تتفشى فيه الأمية ، حيث يفقد المواطن الأمي التواصل مع الكلمة المكتوبة فضلا على محدودية استجابته وتفاعله مع ما يطرح من قضايا وإرشادات أو نصائح .

إن وعي النخبة منا بثقافة علمية جيدة يتيح لها سبل القيادة الحكيمة للقاطرة ، واتخاذ القرارات الصحيحة . ومن المثير حقا أن ندرك أن العلاقة بين الصفوة من أهل العلم في مجتمع ما من جانب ، وعموم المواطنين من جانب آخر هي علاقة ذات اتجاهين فإذا ما حرص مجتمع ما على دفع الصفوة لإشاعة الثقافة العلمية بين عموم المواطنين وتم توفير الآليات المحققة لذلك ، فإن عموم المواطنين المثقف علميا سيشكل عندئذ قوة ضاغطة على المجتمع وعلى الصفوة من أهل العلم لكي يعملوا على تحقيق إنجازات علمية على مستوى رفيع تضع البلاد بين الدول الأخرى وأن يحققوا طموحات الوطن . إن توفر الثقافة العلمية لدى الأفراد يوفر لهم القدرة على التفكير المنطقي في

مختلف الأمور التي تواجههم ويساعدهم على حل المشكلات التي قد تعترضهم ، كما تجعلهم يتسمون بالعقلية الرقمية التي تدفعهم إلى استخدام الأرقام في عرض آرائهم ، وتجنب الأساليب الخطابية المرسلة ، كما توفر لهم الثقافة العلمية استخدام المصطلحات العلمية السليمة ، وتفعيل التفكير في تحقيق الأهداف ، وتحول المواطن – بدلا من ممارسة حياته بطريقة عشوائية ويعتمد على الحظ والصدفة إلى التفاعل مع الأمور الحياتية اعتمادا على إمعان الفكر .

وفي النهاية فإن الثقافة العلمية ترتقي بفكر الفرد والجماعة بما يؤدي إلى أن المجتمع يصبح مستشعرا لقدر العلم ومدركا لمكانة العلماء .

ان الكيان الصهيوني مساهم عالمي في علوم أربعة تمثل أركان عصر المعلومات والسبق الحضاري وأعنى بها علوم الفضاء والهندسة الوراثية والمعلومات والاتصالات . وهذه علوم تمثل قمة النضج المرحلي للتطور العلمي وتأسيسها رهن شروط غير واردة في حياتنا العربية وتوافرها رهن تحولات جذرية شاملة في حياة الإنسان والمجتمع وكل أنشطة حياتنا .

إن محاولة اللحاق بركب الحضارة ضمانا للكفاءة والندية ، ستفرض حتما إعادة النظر في الرؤى الثقافية والقيم والمعتقدات التي هي عناصر أساسية للتفاعل الاجتماعي. ومن المعروف أن الهيمنة تحقق تأثيرها عندما يفرض طرف على الآخرين وضعه كمصدر منتج للخبرة والمعلومات في أنشطة الحياة المعاصرة التي تمتد لتغطي جوانب الحياة التقليدية وتنازعها حق البقاء .

ووجود هذه النواة المهيمنة في حالة عدم التجانس العربي ، فضلا عن التخلف، من شأنه تفجير التناقضات الثانوية وزيادة التناحر .

ثقافة الصيانة :

لقد انتقيت مقالين لاثنين من المفكرين الذين شغلوا مناصب رفيعة في الدولة : وهما الدكتور مصطفى الفقي مدير مكتبة الإسكندرية حاليا ومساعد وزير الخارجية الأسبق مندوب مصر لدى جامعة الدول العربية والدكتورة درية شرف الدين وزير الإعلام الاسبق .

كتب الدكتور مصطفى الفقي بالأهرام في 2010/11/30 ما يلي : "الفارق بين الشعوب المتحضرة وغيرها من الشعوب التي لم يتحقق لها ذلك القدر من الإصلاح والتقدم هو فارق ثقافي بالدرجة الأولى ، حتى أن قضايا حقوق الإنسان المعاصرة بكل ما يحيط بها من صخب وضجيج هي قضايا محكومة باختلاف الثقافات وتفاوت أنماط السلوك ، فالمسافة التي تفصل بين القيم الإنسانية العصرية في جانب والموروثات المتخلفة لدى بعض الشعوب في جانب آخر هي الفيصل في التعريف المعاصر" لمسألة التخلف " ، والآن دعنا نطرق أبواب "ثقافة الصيانة" باعتبارها مشكلة نشعر بها في العقود الأخيرة ولنا عليها الملاحظات التالية :

أولا : الصيانة هي السبيل لحماية المنشأة أو المصنع أو المؤسسة ؛ فالصيانة مسألة ضرورية لمن لا يملكون الكثير .

ثانيا : إن "ثقافة الصيانة" وفلسفة أبعادها لا تبدو حاضرة في جدول أعمالنا اليومي فها هي المباني المتهالكة والمرافق المتهاوية تشير بقوة إلى الإهمال الجسيم في عنصر "الصيانة" ولعل مرفق السكة الحديد في مصر هو شاهد عصري متحرك يشير بقوة إلى أسباب الإدانة لمن قاموا عليه عبر السنين ، فلو أن يد الإصلاح وثقافة الصيانة امتدت إليه بشكل دوري منتظم ما آل وضعه إلى ما هو عليه الآن ! وسوف ينبرى صوت من الناس قائلا إنها قضية إمكانات ومن أين لنا بالموارد ! وواقع الأمر أن هذا الطرح السلبي يدين أصحابه أكثر لأن الصيانة المستمرة والاهتمام الدائم بالإصلاح والتجديد المستمر هي

مقومات مباشرة للتوفير والحرص على المال العام فإذا كان لديك مبنى تحرص عليه وتهتم به فسوف يتواصل رونقه وبهاؤه بينما يؤدي الإهمال إلى ظهور المباني المتهالكة والواجهات الكالحة ويكفي أن أسوق هنا مثالا وهو أنك لا تدخل دورة مياه عامة أو في إحدى الهيئات الحكومية وتجد فيها صنبورا سليما ! كما لا تجد عربة قطار كل مصابيحها تعمل أو نوافذها صالحة ! إنها أمور بسيطة قد تبدو تافهة ولكنها تعكس أزمة ضمير حقيقية وثقافة صيانة غائبة .

ثالثا : إن النظافة التي دعت إليها الديانات وحضت عليها الشرائع وطالبت بها الإرشادات الصحية الوقائية المعاصرة . تبدو بعيدة المنال ، ولقد عشت شخصيا في بلاد أكثر فقرا وفي ظروف أكثر تعقيدا ولكنني وجدت الفقير هناك نظيفا ووجدت للمبنى المتواضع هيبته واحترامه بسبب الحرص على النظافة وإتباع أساليب تؤمن بأن النظافة هي جزء من الصيانة وعامل مؤثر في الوقاية والحماية والارتقاء ، لذلك فإنني أسجل هنا بأن ضعف الوازع العام الذي يطالب بالنظافة ويتعايش مع تراكم القمامة هو أمر أدى إلى مزيد من التدهور وغياب مظاهر الجمال وشيوع ملامح القبح وانتشار الإهمال .

رابعا : إن الأخذ بمعايير الصيانة العصرية هو مؤشر لا يجب الاستخفاف به أو التخلي عنه خصوصا في الدول القديمة ذات الآثار العريقة والتي تراكمت على أرضها ثقافات وحضارات . ونحن منها . إذ إنه يتعين عليها أن تكون أشد حرصا على صيانة ما لديها وترميم تراثها وصيانة ثروتها الحضارية ، ومع تسليمنا بالجهد المبذول في هذا الميدان إلا إنني مازلت أرى بعض المباني الأثرية والكنوز الرائعة مطمورة وراء تلال الأتربة بل وربما القمامة أيضا.

خامسا : إن ثقافة الصيانة تعني احترام حقوق الأجيال القادمة والحفاظ على ثروتها القومية وتسليمها باحترام من جيل إلى جيل ، وذلك سلوك حضاري بعيد عن الأنانية المرحلية قريب من الإيمان ، فالمستقبل فضلا عن أنه يمثل روح العصر وفلسفة الدولة الحديثة التي لا تتوقف يدها العاملة عن تجديد طرقها وتنظيف شوارعها وترميم منشآتها وإصلاح مؤسساتها ، فالمنقولات كالكائن الحي تحتاج إلى رعاية مستمرة وصيانة دائمة [1] .

كما كتبت الدكتورة درية شرف الدين وزير الإعلام الأسبق عن ثقافة الصيانة تحت عنوان "يا ريت" في المصري اليوم "هل تعلمون أن في مصر واحدا وسبعين ألفا ومئتين وواحد وأربعين مبنى حكوميا ؟ وأن الحكومة تمتلك أكثر من نصف هذا العدد من المباني وتستأجر الباقي ، وأن العدد الأكبر من هذه المباني يتبع وزارة التربية والتعليم التي تحتل ما يقرب من خمسة وعشرين ألف مبنى ، وأن من هذه المباني عددا لا بأس به من المباني الأثرية ذات القيمة التاريخية ، ومع ذلك تحتلها الحكومة وتعاملها معاملة المباني العادية ، وما أدراك ما هذه المعاملة التي أحالتها جميعا إلى ما يشبه المباني الآيلة للسقوط أو التي سقطت بالفعل من جراء الإهمال وعدم النظافة وسوء الاستخدام وانعدام الصيانة .

تمر في القاهرة وفي محافظات مصر الأخرى فتلمح فيلات جميلة كأنها القصور أو هكذا كانت قبل أن تضمها الحكومة إلى أملاكها بوضع اليد وتطرد أصحابها منها ، لأسباب كثيرة تبتعد غالبا كلها عن العدالة ، ويستمر وضع اليد ، سنة وعشرا وأربعين وخمسين سنة ، استيلاء بمعنى الكلمة وسرقة واحتلال بالمعنى الأدق ، وقد لا تعود المباني إلى أصحابها مع تعاقب أجيال الورثة وخلافاتهم مع بعضهم ومع الحكومة ويبقى الحال على ما هو عليه لحين الاتفاق الذي لن يتم وإن تم فبعد سنوات عديدة جديدة ، صحيح أنه صدر قانون منذ سنوات يقضي بإعادة الأملاك التي تحتلها الحكومة

(1) د. مصطفى الفقي ، الأهرام في 2010/11/30 .

إلى أصحابها إلا إذا .... وإذا هذه كثيرة جدا ويستمر الحال لفترة مقبلة لا بأس بها ، الحكومة تستأجر بيوتا حولتها إلى مدارس والمدارس بها تلاميذ وتلميذات ولا يجوز إعادة المدرسة إلى أصحابها إلا إذا تم تدبير مبنى جديد آخر يستوعب التلاميذ ، أم أنه من المفروض أن نلقى بالتلاميذ في الشوارع ؟ طبعا لا يجوز ، وحدات للشهر العقاري ، فروع لشركات قطاع الأعمال العام الذي كان ، مقار لجرائد ومجلات قومية ... وهلم جرا ، ويبقى الحال على ما هو عليه في كثير من الأحيان .

المباني التي مازالت تستأجرها أو تحتلها الحكومة بالرجوع إلى هذا الإحصاء السابق عددها يزيد على خمسة وثلاثين ألف مبنى حكومي في مصر ، وأكثر منها تمتلكها ، سواء كانت قد تملكتها زمان بطرق شريفة أو غير شريفة ، بطرق مشروعة أو غير مشروعة ثروة معمارية تتآكل وتتساقط وتعامل أسوأ معاملة من أصحابها أو واضعي اليد عليها أو حتى المترددين عليها والمتعاملين معها من الجمهور العام ، وتخلف في النهاية مظهرا لا يليق بحكومة إلكترونية أو حكومة ذكية كما لا يليق على الإطلاق بكرامة المواطنين الذين يتعاملون معها وتراهم تارة يتيهون في أرجائها أو يتكدسون أمام مكاتب موظفيها أو يستريحون على سلالمها أو يستندون إجهادا على حائط من حوائطها الكالحة التي خاصمها الطلاء والترميم والإصلاح والنظافة ، ربما منذ الخمسينيات أو الستينيات ، دورات مياه قديمة بما تحمله حوائطها المتهالكة من آثار سيراميك محطم أصبحت مكاتب حكومية ، يجلس الموظف وبجانبه حوض غسيل .

ويضع الملفات على رخامة قديمة كانت لغسيل الأطباق ، بقايا نقوش جميلة قديمة على زجاج ملون كان لنافذة في منزل يقدر أصحابه الإتقان والروعة تحطم بعضه ، وأهال الزمن والحكومة التي احتلته التراب على البعض الآخر حتى يكاد يخفيه .. أوراق مبعثرة وبقايا في كل مكان ، سلالم مظلمة وأسانسيرات مكدسة وبشر متعبون

متهالكون يجاهدون من أجل استيفاء ورقة حكومية عليها عشرات التوقيعات والدمغات والأختام في جميع المباني الحكومية " [1] .

ان "الإصلاح الثقافي" . وهو البعد الذي تنبع أهميته من الدور الذي تلعبه الثقافة ، بما تتضمنه من قيم ومسلمات ، في تشكيل توجهات وردود أفعال المجتمع الذي يتبناها . فالمسلمات تشكل الإطار المعياري الذي يستخدمه المجتمع في تقييم ما يدور حوله من أحداث ووقائع . أما القيم فهي تحدد لأفراده ما ينبغي أن يكون ، أو بعبارة أخرى السلوك القويم الذي يتوقعه المجتمع منهم .

أنه لا نجاح لإصلاح اقتصادي أو سياسي حقيقي ما لم يواكبهما إصلاح ثقافي جذري ، يكون من الطبيعي أن نتساءل عن ملامح تلك الثقافة التي تهيئ المجتمع لقبول متطلبات الإصلاح.

هناك ثقافات "مستقبلية" تنظر إلى المستقبل بوصفه الزمن الذي ستجسد الأمة فيه أحلامها المتجددة وتطلعاتها المشروعة وتقيم فيه عصرها الذهبي بأيدي وأفكار أبنائها المعاصرين . والماضي في عرف تلك الثقافات هو استحضاره للإفادة من عبره وعظاته ولاستخلاص الدروس المستفادة . والمجتمعات التي تسودها مثل هذه الثقافات هي المجتمعات التي تأتي "سنة التطور" على رأس مسلماتها وهي وحدها القادرة على تجديد نفسها وعلى التواؤم الخلاق مع مقتضيات عصرها .

والناظر إلى الذهنية السائدة في المجتمع المصري المعاصر ، كما تتبدى في أمثاله الشائعة من قبيل "من فات قديمه تاه" و"امشي سنة ولا تعدى قنا" ، يستشعر الحاجة الملحة لتجاوز ثقافة "للخلف در" إلى ثقافة "للأمام سر" .

فعلى مستوى تاريخنا ككل ، البعيد منه والقريب ، نرى بعضا من مراحله وقد حجبت أو غيبت عن وعينا ، ونرى بعضها الآخر وقد شوهت ملامحه في ضمائر الكثير من أبناء وطننا وهكذا فعلنا مع تاريخنا كأمة فتجاهلنا بعضا من حقبه ، كالحقبة

(1) د. درية شرف الدين ، المصري اليوم في 2010/11/31 .

القبطية ، ولم نعط الاهتمام الكافي لحقب تكوين الأمة المصرية ، كالحقب الفرعونية . ولم نكتف بهذا بل فرضنا على طلابنا استظهار سير أمم أخرى بنت تاريخها على غزو الآخرين ونهب ثرواتهم تحت مسميات مضللة . أما على مستوى تاريخنا القريب فنرى العديد منا وهو لا يذكر إلا مثالب العهود المختلفة التي مرت بها الأمة وكأنها لم تضف رصيدا إيجابيا لها هكذا فعلنا مع محمد على والخديوي إسماعيل والخديوي سعيد ، ومع سعد زغلول ومصطفى النحاس ، ومع جمال عبد الناصر وأنور السادات. ونسينا في غمرة تمزيقنا لتاريخنا واجتزاء ما نراه متماشيا مع الهوى بمعزل عن سياقه الزماني وظروفه الحضارية والعالمية . ونسينا أن هذا لابد وأن ينعكس سلبا على أحوالنا كوطن ومواطنين ، وأن تتبدى أعراضه المرضية على المستويات كافة بدءا من سهولة التأثر بعادات وبقيم غريبة عن صلب تكوين المجتمع المصري وانتهاء بالاستهانة والتعامل الفظ مع آثارنا سواء أكانت منشآت مقامة ، أو كانت مقتنيات تضمها الجدران .

والغريب أن تسود ثقافتنا توجهات عامة من أبرزها غلبة "ثقافة النقل" على "ثقافة العقل" ، و"ثقافة الإتباع" على "ثقافة الإبداع" ، و"ثقافة الغيبيات" على "ثقافة الواقعيات" ، ويسفر تبنيها عن رؤى فقيرة وتفسيرات سطحية وأحادية النزعة لما يقع فيها من أحداث ، وتؤدي نهاية المطاف إلى رفض قاطع لمفهوم التعددية عملا وفكرا، ومن ثم إلى تضاؤل إمكانية التعايش المتكافئ والبناء مع الآخر فكرا كان أو أفرادا أو جماعات .

أما الأعراض المرضية لثقافتنا فعديدة وتلمسها في كل مستويات ممارساتنا اليومية وواقعنا المعاش بدءا من أسلوبنا غير المنتظم في الصعود والهبوط من مترو الأنفاق ، ودرجة إتقاننا أداء أبسط الأعمال ، ومدى احترامنا لعنصر الوقت والتزامنا بدقة المواعيد ، وانتهاء بكيفية استغلالنا لما نملكه من موارد ، طبيعية كانت أو ذهنية. ونجد أن التوجهات السائدة فيها هي "ثقافة القول" في مقابل "ثقافة العمل" و"ثقافة رد الفعل" في مقابل "ثقافة الفعل" ، و"ثقافة الترقب" مقابل "ثقافة المبادرة" و"ثقافة السلب" في مقابل "ثقافة المبادئة" .

إن التحدي الأكبر الذي يواجهنا هو تأسيس "منظومة ثقافية جديدة" و"غرسها" ليس فقط في نفوس النخبة ، بل أيضا – وهو الأهم في نفوس العامة – منظومة تمكنا من مواجهة التنوع المفرط في مكونات الواقع الجديد ، ومن مواكبة سرعة إيقاع تحولاته .

إن الإبداع هو شرط التطور ، فمجرد البقاء جامدين في واقع تتغير أحواله بإيقاعات متسارعة وغير مسبوقة هو التخلف بعينه وبقدر تنوع إبداعاته في شتى المجالات ، وبقدر أصالتها ، تكون قدرته على السيطرة على مقدرات واقعه وعلى تطوير هذا الواقع لصالحه . فهل يتأتى لنا هذا إلا بتحرير فكر الإنسان من الخوف ، أي خوف ، وبتخليص ضميره من القهر ، أي قهر ، وبتنشيط إرادته للفعل والإنجاز .

ولا يمكن أن يتم ذلك إلا في إطار سياسة ثقافية متكاملة تركز على النقد السياسي لتيارات الحركات الدينية المتشددة التي لا تؤمن– لا بحدود الوطن ولا بقيم الوطنية المصرية، بل هي على استعداد للتضحية بها في سبيل تحقيق "الأممية الإسلامية" التي تؤمن بها هذه الجماعات .

وترسيخ الإستراتيجية لا ينبغي أن يقف عن حدود تقنين قيمها ومبادئها في الدستور ، أو العمل على تربية المواطنين على قيمها من خلال سياسة ثقافية متكاملة، بل لابد استكمالا لهذا الجهد الضروري من القيام بمسوح ثقافية شاملة لدراسة القيم والمعايير السائدة في الثقافات الفرعية في المجتمع المصري .

وذلك لأنه لدينا ثقافات فرعية تتمثل في المجتمعات البدوية في شبه جزيرة سيناء وفي الواحات وفي النوبة جنوبا والصحراء الشرقية ومطروح مما يفرض علينا ضرورة التفاعل الحي الخلاق مع هذه الثقافات الفرعية ، وإبراز القيم الايجابية التي تتضمنها ، وأهمها قيم الدفاع عن حدود الوطن في ضوء تضافر كل القوى الوطنية في مجال حماية البلاد من مصادر التهديد المختلفة .

وأخيرا لابد لترسيخ قواعد الثقافة الإستراتيجية من توثيق العلاقات بين النخب المدنية والنخب العسكرية ، ولعل نموذج "كلية الدفاع" ، حيث تتشارك القيادات المدنية

والعسكرية في الدراسة يعد أحد النماذج القيمة في مجال توثيق العلاقات المدنية العسكرية .

إنني أتطلع إلى عصر جديد تستكمل فيه الهوية المصرية ملامح وجودها خصوصا في الخارج ، عندما يكون لنا "زي شعبي معروف" و"أغان هادفة" تسيطر على مشاعر من يستمع إليها و"رقصة شعبية" تؤكد البصمة المصرية في كل اتجاه ولنا في "الثقافة الهندية" أسوة ومثال لا يحتاج إلى شروح أو إيضاح ، كما أنني أهيب بالقطاع الخاص المصري لأن يتبنى المشروعات الثقافية التي لا تقل أهمية بالنسبة للشباب عن التربية السياسية المطلوبة أو الشعور بعوائد التنمية المنتظرة ، بل تحقيق العدالة الاجتماعية ذاتها .

وكلمة السر دائما هي "بثقافة الأوطان تتقدم الشعوب" ، نتمنى جميعا على المدفعية الثقافية الثقيلة التي عرفناها في زمن "العقاد" و"طه حسين" و"توفيق الحكيم" أن يعود إليها الزخم من جديد حتى يدفع بـ "مصر" إلى المقدمة كي تستعيد ريادتها التي لن تفقدها أبدا !

إننا نتطلع لثورة ثقافية حان وقتها وتحت عنوان "كتاب الأخلاق" بحث مستمر من العهد الملكي إلى "طارق شوقي" كتبت الأستاذة رحاب لؤي في الوطن يوم الأحد الموافق2017/7/2.

"التهذيب ، تثقيف العقل ، معاشرة الأخيار ، سير الأخيار والأبطال" نماذج من الموضوعات المقترحة ليتضمنها كتاب الأخلاق الذي يدرس للطلبة منذ الصف الأول الابتدائي ، تلك المادة التي بدأ الحديث عنها يتكرر كثيرا ، تارة على لسان رئيس الجمهورية ، وأخرى على ألسنة وزراء التربية والتعليم المتعاقبين .

حديث متواصل عن إعداد كتاب لمادة الأخلاق بالمدارس المصرية تم تداوله في عهود مختلفة دون أن يخرج الكتاب إلى النور ، ليتكرر الجدل من جديد بشأن "مادة الأخلاق" في عهد الدكتور طارق شوقي ، الذي أكد في أكثر من مناسبة أنه يجري دراسة الأمر ، وأنها لن تكون بديلا عن مادة الدين ، كما أشاع البعض .

تتذكر الدكتورة نوال شلبي ، خبيرة تطوير المناهج ، والرئيس السابق لمركز تطوير المناهج ، كيف ترددت الأنباء قبل 3 أعوام حول الكتاب الشهير : "تم الإنتهاء بالفعل من كتاب بهذا المضمون في عهد الدكتور محمود أبو النصر ، حيث جرى تأليفه خارج نطاق المركز ، وتم إرساله إلى كل من شيخ الأزهر والكنيسة لمراجعته، وجرى إخبارنا بأنه سوف يأتينا لمراجعته أيضا ، لكنه اختفى في ظروف غامضة" ، كتاب بدأ الحديث عنه في عهد الملك فاروق لأول مرة، حسب "نوال" ، ولم يظهر حتى عهد الدكتور طارق شوقي ، وزير التربية والتعليم الحالي ، لكن خبيرة المناهج لا ترى أنه كاف لتلقين الأخلاق بهذه الطريقة التي عفا عليها الزمن ، حسب قولها : "المسألة متعلقة بالمدرسين ، إذا نجحوا في أن يكونوا قدوة لطلابهم ، الأخلاق مش محتاجة كتاب" .

رأى يؤيده الدكتور كمال مغيث ، الخبير التربوي الذي رأى أن ظهور الكتاب في الظروف الحالية غير مجد بأي شكل ، لأنه حسب قوله : "الأخلاق تقدم في سياق ومناخ تربوي ، تظهر في طبيعة العلاقة التي تحكم أطراف العملية التعليمية كلها من المعلم إلى التلميذ وولي الأمر وإدارة المدرسة والوزارة" ، متسائلا : "هندرس أخلاق لطلبة ماسكين مطاوي وكاترات ، وبيضربوا أساتذتهم ، وأساتذة بتجيب عاهات مستديمة للطلبة إزاي .. العبرة بالمدرس مش التلقين؟" .

وفي عهود سابقة كانت وزارة التربية والتعليم حريصة على طباعة نصائح وإرشادات في صفحة الغلاف الأخير للكراسات والكشاكيل وفيها حض على النظافة ومبادئ الأخلاق والتي كنا نحفظها عن ظهر قلب وتؤثر فينا بطريقة غير مباشرة وتلقائية في سلوكياتنا فهل يمكن لوزارة التربية والتعليم العودة لطباعة هذه النصائح والإرشادات من جديد على الصفحة الأخيرة للكراسات والكشاكيل والكتب المدرسية .